

ليس له ان يركب غيره لانه تعين مراد من الرطل فصار كأنه
نصر على ركوبه ابتداء وان خصص بلابس وراك وحمل
في الفسخ لانه متعدد وقيل لا يختلف بالاستعمل جمل التقييد
قاضي خان استاجرها الحمل ولم يبين الحمل فسدت الاجارة
فان لم ينقص حتى حمل عليها شيئا او ركبها هو واركب غيره
جازت ويصير كأنه استاجرها لذلك فلو فعل هذه شيئا
مخالفا للوضمن للغيب خلاصة استاجر ارضا للزراعة
ولم يبين ما يزرع او قدره بطعم ولم يبين ما يطبخ فسدت
الاجارة استاجرها الى مكان كذا فذهب الى مكان آخر فسدت
او هلكت فلا اجر عليه استاجرها الى بلدة فاذا دخلها
فله ان ياتي بها الى منزله استأنا استاجرها لذهب الي
مكان كذا فركبها في المص في حواجبه يكون مخالفا فلو هلكت
من ركوبه ضمن استاجرها لركبها فاسكها ولم يركب او استاجرها
لركبها خارج المص الى مكان معلوم فاسكها في المص ضمن ولا
اجر ولو استاجرها لركبها في المص يوما الى الليل فاسكها
ولم يركب لم يضمن وعليه الاجر خلاصة استاجر ثوبا ليلبه
ويذهب الى مكان كذا فلم يذهب وبسه في منزله فهو مخالف
ولا اجر قال الغيبة بعد الميث يجب الاجرها ههنا لانه خلاف
الخير ولو هلك لم يضمن بخلاف الدابة ان الاجارة فيها
لا يتخير بلبان المكان وفي التوب يحتاج الى بيان الوقت
قاضي خان استاجرها لشيء فلانا فحسبها من الغد وقر
الى الظهر ثم بدأ الغلات ان لا يخرج فريدها فلو كان حسبها
علي قدر العادة لا يضمن ولا اجر عليه ولو اكتم من العارة
ضمن ثم في الشئ انما تصح الاجارة لوعين حوضها والا فلا
تصح ان استاجرها من بلد الى بلد فاسكها في بيته فهلكت

فلو

فلو اسكها قد ركبها كوالناس ليهوا باسورهم يراوون
الاجرة ولو اسكها اكثر من ذلك ضمن في استاجرها
الى مكان ذاهبا وجائيا علي ان يرجع في يومه ورجع
في الغد عليه نصف الاجر للذهاب لا للرجوع ان خالف
فيه فيضمن ما تلف قاضي خان استاجرها لركبها اليوم بدرهم
فركبها غدا لا يجب شيئا وقيل علي قول من يلزم رركبها
دابة لمسة فخرج فار عليها سبعة فرسخ كان عليه
الاجر المسمى للفرسخ وفيما زاد يكون غناصا ولا اجر عليه
وان ارصى استاجر صاحب الدابة بشي كان افضل استاجرها
لركوبها الى الكوفة في ارضها قدر ما لا يباع فيه الناس
وركبها في تلك الزيارة ولا يردها الى الكوفة ضمن ما لم
يردها الى منزل ربه فلو هلكت في طريق الكوفة ضمن قيمتها
ولا يقطع شيئا من الاجرة في قول الامام اخرا وهو قولها
وكان الامام يقول ولا ازال ردها الى الكوفة بري ثم قال
لا بري بان التة التعدي وكذا المستعير بخلاف المودع وقال
بعضهم بري الكل عن الضمان بان التة التعدي وقال بعضهم
ان استاجرها ذاهبا وجائيا يرا وكذا المستعير وان
استاجرها ذاهبا وجائيا لا يرا علي كل حال الا المودع الو
يتول الحقير وقد مر تفصيلهم ياب هذه المسئلة في
امارة الدواب نقلنا عن الهداية والخلاصة وغيرها فليظ
ثمة رد المستاجر وما يتعلق به من اسك المستاجر
بعدمضي المدة او تركه في دار غيره ضمن ان الرجوع عليه ح
وكذا تركه في دار الغير تصحيح ي لو لم يرد لها عدمضي المدة
ضمن ي ليس للمستاجر رده علي وجوه ولا علي الوجوه اخذه
ولو اسكها لم يضمن وليس هذا كالتارة فان استاجر في مكان

٧٨